

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٤٥٩

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

جميل المحادين، يوسف الطاهات، ناجي الزعبي، د. محمد الطراونة

التمييز الأول:

المميز: مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى.

المميز ضدهما: ١ -

٢ -

التمييز الثاني:

المميز:

وكيل المحامي

المميز ضده: الحقيق العام.

بتاريخ ٢ و ٢٠١٣/١/٧ تقدم المميزان بهذين التمييزين للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٣ في القضية رقم ٢٠١٢/١٠١٩ المتضمن:

- ١- براءة المتهم والمتهم من جنائتي
الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين ٢٩٢/٢ و ٧٠ عقوبات للمتهم والتدخل
بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ٢٩٢/٢ و ٧٠ و ٨٠/٢ عقوبات للمتهم لعدم
قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقهما.

٢- إدانة المتهم
جناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام
المادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات وعملاً بأحكام المادتين ٢/٢٩٦ و ٨١ وبدلالة المادة
١٨/ج من قانون الأحداث كونه من فئة الفتى الحكم عليه باعتقاله لمدة سنتين في دار
تربية الأحداث.

ولإسقاط والد ووالدة المجني عليها حقهما الشخصي الأمر الذي اعتبرته المحكمة سبباً
مخففاً تقديرياً استبدال العقوبة عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة ١٨ من قانون الأحداث
وبدلالة المادة ١٩/د/٤ من القانون ذاته بوضعه تحت إشراف مراقب السلوك لمدة سنة
واحدة.

٣- تجريم المتهم
بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة
٢/٢٩٦ عقوبات والحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات
والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

طالبين قبول التمييزين شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه للأسباب المبسطة
بلاحتي التمييز:

ويتلخص سبب التمييز الأول فيما يلي:

(١) أخطأت المحكمة في معالجتها للوقائع الثابتة وتطبيق القانون عليها فالأفعال الثابتة
بحق المميز ضده الأول المتمثلة بقيامه بتنزيل بنطلون المجني عليها وكلسونها
وإجبارها على الجلوس على قضيبه المنتصب تقوم بها سائر عناصر جناية الشروع
بالاغتصاب وبالتالي تقوم بحق المميز ضده الثاني سائر عناصر جناية التدخل
بالاغتصاب المسندة إليه.

(٢) القرار المميز يفتقد إلى علله وأسبابه الكافية إذ إن ما أورده المحكمة من أسباب بنت
عليها استخلاصها هي أسباب غامضة وقاصرة ولا يصح الاستناد إليها فالمحكمة
ذهبت إلى أن تشليح المميز ضده الأول للمجني عليها ملابسها السفلية وإجلاسها على
قضيبه المنتصب هي أفعال مقصود منها كشف عورتها وليس مواقعتها وهو أمر لا
يتوافق مع المنطق وسياق الواقعة وظروفها ومخالف للأصول والقانون.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني فيما يلي:

أولاً: أخطأت المحكمة في تطبيق القانون وتأويله وأخطأت في تفسير وقائع البينة وإعطائها الوصف القانوني السليم وبالنتيجة التي توصلت إليها وذلك بإجابة طلب سعادة المدعي العام المتضمن تلاوة شهادة المجني عليها لسفرها خارج البلاد.

ثانياً: أخطأت المحكمة في تطبيق القانون وتأويله وأخطأت في تفسير وقائع البينة وإعطائها الوصف القانوني السليم وبالنتيجة التي توصلت إليها المتضمن إدانة المتهم بجناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ وذلك لعدم ثبوت أي فعل من شأنه الجزم بوجود اتفاق مسبق بين كل من المتهمين على ارتكاب الجرم سيما وأن المجني عليها ومن خلال شهادتها أمام المدعي العام قد أقرت صراحة بأنها هي من قامت بالاتصال بالمتهم وأن هنالك علاقة مسبقة تربطها بالمتهم وأن المتهم لم يكن حاضراً وقت ارتكاب الجرم وبالتناوب إن المتهم رفض النزول من السيارة قبل وقوع الجرم وأثناء عودة المجني عليها والمتهم

ثالثاً: أخطأت المحكمة في تطبيق القانون وتأويله وأخطأت في تفسير وقائع البينة وإعطائها الوصف القانوني السليم وبالنتيجة التي توصلت إليها حيث يتضح لعدالتكم أن المحكمة قد أغفلت البينة الدفاعية المقدمة من المتهم المتمثلة بشهادة الشاهد الذي أفاد بشهادته بأنه كان متواجد وقت ركوب المجني عليها في السيارة (المركبة) برفقة المتهم وأن المتهم قد أخذ مبلغ ستين ديناراً من المتهم لغايات شراء حذاء من المول وأن سبب نزول المتهم من المركبة هو لشراء الحذاء وبالتناوب أفاد الشاهد أنه رافق المتهم لشراء الحذاء وبقي برفقته فترة وقوع الحادث الأمر الذي لم تأخذ به المحكمة بعين الاعتبار ودون مبرر مما يستوجب فسخ القرار لهذا السبب.

رابعاً: أخطأت المحكمة في تطبيق القانون وتأويله وأخطأت في تفسير وقائع البينة وإعطائها الوصف القانوني السليم وبالنتيجة التي توصلت إليها بإدانة المتهم بجناية التدخل بهتك العرض سيما وأن المشرع حدد وسائل التدخل في

الجريمة وعلى سبيل الحصر وتجد عدالتكم بعدم وجود أي سبب من الأسباب المنصوص عليها قانوناً تفيد ارتكاب المتهم سميّر لفعل التدخل مما يستوجب فسخ القرار لهذا السبب.

وطلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية المؤرخة في ٢٠١٢/٢/٢٧ قبول التمييزين شكلاً وقبول التمييز الأول موضوعاً ونقض القرار المطعون فيه ورد التمييز الثاني موضوعاً.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/٢٨٤ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ قد أحالت المتهمين:

-١-

-٢-

ليحاكما لدى تلك المحكمة عن:

١. جناية هتك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات للمتهم ،
٢. جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين ٢/٢٩٢ و ٧٠ عقوبات للمتهم
٣. جناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ٢/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات للمتهم
٤. جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ٢/٢٩٢ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات للمتهم

وتتلخص وقائع هذه القضية كما جاءت بإسناد النيابة العامة بأنه وفي مساء يوم ٢٠١١/١١/٣ وأثناء وجود المجني عليها في مجمع السيتي مول قابلها المتهم الحدث . الذي تعرفه من السابق وتحدث معها وأخبرته برغبتها بالعودة إلى منزلها وأبدى رغبته في إيصالها وأخبرها بأن لديه صديق سيحضر بمركبته ويقومان بإيصالها إلى منزلها وبالفعل اتصل المتهم بصديقه المتهم وأخبره بالأمر وأنها فتاة صغيرة واتفقا أن يقوموا باصطحابها بالمركبة والاعتداء الجنسي عليها

وبالفعل حضر المتهم بمركبته وركبت معه المجني عليها والمتهم وأثناء الطريق طلب المتهم من المتهم النزول من المركبة وقام بإعطائه مبلغ ستين ديناراً لقاء فعلته ونزل المتهم من المركبة وادعى المتهم بأنه سيقوم بإيصال المجني عليها إلى منزلها إلا أنه توقف في منطقة خالية من المارة بالقرب من السيّتي مول وأغلق أبواب السيارة والزجاج وهجم على المجني عليها ونام فوقها وقبلها على فمها ورفع ملابسها العلوية وحسس على ثدييها ومصمها وأخرج قضيبه المنتصب وأمسك بشعرها وأرغمها على لعق قضيبه ثم حاول تشليحها بنطالها وكلسونها وكانت تقاومه وتمنعه من ذلك إلا أنه تمكن من تنزيلها إلى ركبتها وأجلسها على قضيبه المنتصب بقصد اغتصابها إلا أنها قاومته وأخذت بالصراخ وعندها قام بإيصالها برفقة المتهم بالقرب من منزل ذويها وقامت المجني عليها بإخبار ذويها بالأمر وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى، وبتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٠١٩ أصدرت قرارها وتوصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إن المجني عليها من مواليد ١٩٩٨/٤/٤ وهي تعرف المتهم من السابق وبتاريخ ٢٠١١/١١/٣ بحدود الساعة السادسة مساءً كانت في السيّتي مول والتقت بالصدفة بالمتهم وبقياً سوياً حتى الثامنة مساءً وقد أبلغت المجني عليها المتهم برغبتها بالعودة إلى منزل ذويها عند ذلك أخبرها المتهم بأنه سيتصل بأحد أصدقائه ليحضر بسيارته وإعادتها إلى منزل ذويها وبالفعل اتصل المتهم مع المتهم وأخبره بأنه برفقته فتاة سيئة السلوك وعرض عليه أن يأتي إليه ليخرجها معها فحضر المتهم بواسطة سيارة كان يقودها وركب كل من المتهم والمجني عليها مع المتهم في الطريق طلب المتهم من المتهم أن ينزل من المركبة وتبقى معه المجني عليها وأعطى للمتهم مبلغ ستين ديناراً فنزل المتهم من المركبة وبقيت المجني عليها مع المتهم معتقدة أنه سيوصلها إلى منزلها إلا أنه توجه بها إلى منطقة معتمة قرب السيّتي مول وخالية وقام بإغلاق أبواب وشبابيك المركبة وانقض على المجني عليها ونام فوقها وقبلها على فمها ورفع ملابسها العلوية وقبلها على صدرها وثندييها وكانت تحاول إبعاده عنها إلا أنها لم تتمكن ورغم صراخها لم يحضر أي شخص لأنها كانت في منطقة خالية وقام المتهم بإخراج قضيبه وطلب منها أن تمصه فرفضت فأمسكها من شعرها وأجبرها على مص قضيبه ولم يستمن ثم قام بتشليحها بنطالها وكلسونها إلى ركبتها وحاول إجلاسها في حضنه

وبسبب مقاومتها له لم يتمكن من ذلك وكان مغلقاً لهاتفه وهاتف المجني عليها وبعد ذلك تمكنت المجني عليها من فتح هاتفها واتصل المتهم مع المجني عليها وأخذ المتهم الهاتف منها واخبره بأنه سيحضر إليه وبعد أن كانت المجني عليها تستمر بالصراخ وافق المتهم على إعادتها إلى غادرا المكان والتقى قرب السيّتي مول وركب معهما وكانت المجني عليها تبكي وشاهدها المتهم وقام المتهم بإعادتها إلى مكان قرب منزلها وأخبر المتهم بفعلته مع المجني عليها بعد أن نزلت وأوصل إلى منزله وقامت المجني عليها بالذهاب إلى حماية الأسرة في اليوم التالي وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الوقائع التي توصلت إليها ووجدت:

بالنسبة لجناية الشروع بالاغتصاب المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادتين ٢/٢٩٢ و ٧٠ عقوبات والتدخل بالشروع بالاغتصاب المسندة للمتهم خلافاً للمواد ٢/٢٩٢ و ٧٠ / ٢ عقوبات للمتهم

فإن المحكمة لا تجد من خلال بيانات النيابة العامة أن المتهم قد حاول إدخال قضيبه في فرج المجني عليها وإن ما ورد بحقه أنه شلح المجني عليها بنطلونها وكلسونها لركبتها وحاول إجلاسها في حضنه وهذا الفعل لم تقدم النيابة العامة عليه البينة التي تثبتت أن غايته كانت اغتصاب المجني عليها وإن القدر المتيقن الثابت لدى المحكمة أنه أنزل بنطلونها وكلسونها لركبتها وحاول إجلاسها في حضنه فهل كان ينوي وضع قضيبه بين فخذيها أم في مؤخرتها أم في فرجها فهذا الفعل قصرت النيابة العامة بإثبات مبتغاه منه وإن القدر المتيقن انه كشف عورتها بأن أنزل بنطلونها وكلسونها وحاول إجلاسها في حضنه وهذا الفعل لا يمكن أن تستشف منه المحكمة الشروع بالاغتصاب وإن ما قام به من أفعال في هذه الواقعة إنما هو كشف لعورتها وهي مؤخرتها وفرجها وهو بذلك يكون قد خدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها ومساساً بعورتها وكانت استكمالاً للأفعال السابقة وهي مص ثدييها وتقيلها على فمها وخدها وهي استمرار لأفعال هتك العرض المسندة إليه خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ عقوبات وهي فعل واحد كونه لا يفصل بينهما زمن وهي بذات اللحظات وحيث لا يمكن للمحكمة والحالة هذه أن تحكم بجريمة الشروع بالاغتصاب والتدخل بهذا الجرم كون المتدخل يتبع الفاعل الأصلي وحيث إن النيابة العامة قد عجزت عن إثبات التهم هذه بحق المتهم وبذلك ينطبق على المتهم ما ينطبق على المتهم من حيث عدم ثبوت الجرم مما يستوجب والحالة هذه براءتهما من تهمتي الشروع بالاغتصاب

والتدخل بالشروع بالاغتصاب المسندتين لهما كون الأحكام الجزائية تبنى على الجزم واليقين ولا تبنى على الشك والتخمين.

أما فيما يتعلق بجناية هتك العرض المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادة ٢٩٦/٢ عقوبات والتدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ٢٩٦/٢ و ٢/٨٠ عقوبات المسندة للمتهم فإن المحكمة وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة لدينا تجد ما يلي:-

إن قيام المتهم بالاتصال مع المتهم وإخباره بأن برفقته فتاه تخرج مع الشباب وأن سلوكها غير جيد والطلب منه الحضور لاصطحابها برفقتهما وبالفعل حضر المتهم واصطحب المتهم والمجني عليها بالسيارة التي حضر بها ومن ثم مغادرة المتهم المركبة بعد أن أخذ مبلغ ستين ديناراً من المتهم وقيام الأخير بأخذ المجني عليها رغماً عنها إلى منطقة خالية ومعتمه وقيامه بتقبيلها على فمها وخذها وشديدها ومصمها ومن ثم تنزيل بنطلون وكلسون المجني عليها وإجبارها على مص قضيبه بعد أن أنزل بنطلونه وكلسونه فإن أفعال المتهم هذه إنما تشكل استتالة إلى عورة المجني عليها وهي ثدييها وفرجها ومؤخرتها عندما قام بكشفها وهي من أماكن العفة التي تصونها الفتيات وتدافع عنها وهي من صميم عورة الفتاة الشرقية فإن أفعال المتهم إنما تشكل كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٦/٢ عقوبات كون هذه الأفعال كانت بدون رضاء المجني عليها وهذا ثابت من خلال شهادة المجني عليها وأيدها بذلك المتهم عندما ذكر بأن المتهم أخبره بأنه أرغمها على مص قضيبه بقوله لدى المحقق (أخبرني) بأنه أجبرها على لعق قضيبه رغماً عنها وقوله خليتها تمص خاوة) وقوله لدى المدعي العام بأن المتهم أخبره بقوله (قال لي انه قام بتقبيلها خاوه عنها بالسيارة ومصمصها خاوة وأجبرها على مص قضيبه).

أما أفعال المتهم وذلك باتصاله بالمتهم وإخباره أن هناك فتاة برفقته وقوله له (البننت مش كويسه وشو رأيك اطلع أنا وإياك معها) هذا ما ذكره المتهم لدى المدعي العام وحضور المتهم واصطحاب المجني عليها بعد أن انزل المتهم وأعطاه المحفظة وستين ديناراً ومن ثم ارتكاب المتهم للأفعال الثابتة بحقه أعلاه.

فإن ما قام به المتهم من إرشاد المتهم وجود فتاة وأن أخلاقها ليست جيدة وأنها تخرج مع الشباب واتصاله بالمتهم وحضور المتهم وارتكابه الأفعال الثابتة بحقه جنسياً فإن أفعال المتهم هذه قد ساعدت بإرشاد المتهم للمجني عليها

وإيهامه له بأنها تخرج مع الشباب وهو بذلك ساعده على اللقاء بها وارتكابه لفعلة الشنيعة وقد ضمن ارتكاب المتهم لهذه الأفعال وهياً له وسهل له ارتكاب الجريمة وإتمامها وهو بذلك يكون متدخلا بجناية التدخل بهتك العرض وإن أفعاله هذه تنطبق عليها أركان وعناصر التدخل المبحوث عنها في المادة ٨٠ / ٢ من قانون العقوبات مما يستوجب إدانته بهذه التهمة.

وعلى ضوء ذلك قضت بما يلي:

١- براءة المتهم والمتهم من جنايتي الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين ٢٩٢ / ٢ و ٧٠ عقوبات للمتهم والتدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ٢٩٢ / ٢ و ٧٠ و ٨٠ / ٢ عقوبات للمتهم عدم قيام الدليل القانوني القاطع والمقنع بحقهما .

٢- إدانة المتهم بجناية التدخل بهتك العرض خلافاً لأحكام المادتين ٢٩٦ / ٢ و ٨٠ / ٢ عقوبات وعملاً بأحكام المادتين ٢٩٦ / ٢ و ٨١ وبدلالة المادة ١٨ ج من قانون الأحداث كونه من فئة الفتى الحكم عليه باعتقاله لمدة سنتين في دار تربية الأحداث.

٣- وإسقاط والد ووالدة المجني عليها حقهما الشخصي الأمر الذي اعتبرته المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً استبدال العقوبة عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة ١٨ من قانون الأحداث وبدلالة المادة ١٩ د / ٤ من القانون ذاته بوضعه تحت إشراف مراقب السلوك لمدة سنة واحدة.

٤- تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢٩٦ / ٢ عقوبات والحكم عليه بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف.

لم يرتض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى والمتهم بالقرار قطعنا فيه بهذين التمييزين.

وعن أسباب التمييزين:

وبالنسبة للسبب الأول من التمييز الثاني الدائر حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتلاوة شهادة المجني عليها لسفرها خارج البلاد.

فمن استقراء نص المادة ١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية يتبين أنه إذا تعذر إحضار شاهد أدى شهادة في التحقيقات الأولية بعد حلفه اليمين إلى المحكمة لوفاته أو عجزه أو مرضه أو غيابه عن المملكة الأردنية الهاشمية أو لأي سبب آخر ترى المحكمة عدم تمكنها من سماع شهادته يجوز للمحكمة أن تأمر بتلاوة إفادته أثناء المحاكمة كهيئة في الدعوى.

وفي الحالة المعروضة فقد تعذر إحضار الشاهدة بسبب مغادرتها المملكة الأردنية الهاشمية عن طريق حدود المطار كما هو ثابت من كتاب إدارة الإقامة والحدود رقم ١٨/١٣/سجلات/٧٤٧٨ تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ فيكون ما قامت به محكمة الجنايات الكبرى من تلاوة أقوال هذه الشاهدة المأخوذة بعد القسم القانوني من قبل المدعي العام واعتبارها بيئة في الدعوى متفقاً وأحكام المادة ١٦٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستوجب رد هذا السبب.

وبالنسبة لسببي التمييز الأول والأسباب الثاني والثالث والرابع من التمييز الثاني الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه في حدود ما ورد بلائحتي الطعن.

فإن محكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبما لها من صلاحية في وزن البينات وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما سوى ذلك عملاً بالمادة ٢/١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قنعت بالواقعة الجرمية التي توصلت إليها بالنسبة للمتهم الطاعن

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى ولتكوين قناعتها هذه ناقشت أدلة الدعوى مناقشة وافية وسليمة واستخلصت منها النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي إليه هذه الأدلة وقامت باقتطاف فقرات من هذه البينات ضمنيتها قرارها فإنه لا رقابة لمحكمة عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن البينات تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها.

وبتطبيق القانون على الواقعة الثابتة في هذه الدعوى فإن ما قام به المتهم من أفعال تمثلت بإقدامه أثناء وجوده في السيتي مول مع المجني عليها على الاتصال بالمتهم والطلب منه الحضور لوجود فتاة معه تخرج مع الشباب وأنها ليست جيدة ولدى حضور المتهم صعد المتهم والمجني عليها بالسيارة إلا أن المتهم أنزل المتهم من السيارة وأعطاه مبلغ ستين ديناراً مقابل ذلك وأخذ

المجني عليها إلى منطقة مظلمة وخالية من الناس وأقدم عنوة على تقبيلها على فمها وخذها وتديبها ومصهما وتتريل بنطلونها وكلسونها وإجبارها على مص قضيبه هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني بالنسبة للمتهم كافة أركان وعناصر جناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ٢/٢٩٦ و ٨٠ من قانون العقوبات على اعتبار أن أفعال المتهم ساعدت المتهم . بارتكاب جريمة هتك العرض بحق المجني عليها ميس كما انتهى لذلك القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد الطعن من هذه الجهة.

وبالنسبة لجريمة الشروع بالاعتصاب المسندة للمتهم والتدخل بالشروع بالاعتصاب المسندة للمتهم

فإن محكمة الجنايات الكبرى وبما لها من صلاحية في وزن البينات وتقديرها عملاً بالمادة ٢/١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية توصلت على أنه لم يرد في بيينة النيابة العامة ما يدل بصورة قاطعة على أن المتهم حاول اغتصاب المجني عليها وأن الثابت من بيينة النيابة المقدمة في هذه القضية ان المتهم أقدم عنوة على تقبيل المجني عليها على فمها وخذها ومص تديبها وإجبارها على مص قضيبه الأمر الذي يتعين معه إعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالاعتصاب والمتهم من جناية التدخل بالشروع بالاعتصاب.

كما انتهى لذلك القرار المطعون فيه مما يتعين معه رد هذه الأسباب.

لذلك نقرر رد التمييزين وتأييد القرار المطعون فيه.

قراراً صدر بتاريخ ٢ رجب سنة ١٤٣٤هـ الموافق ٢٠١٣/٥/١٢ م.

عضو
عضو
القاضي المتروك
عضو
عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م